

الأوضاع الاقتصادية في السودان (1899 - 1955م) (دراسة تاريخية تحليلية)

الأستاذ المشارك-قسم التاريخ - كلية التربية جامعة بخت الرضا

د. عبد الله الزبير يوسف الزبير

مُستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الأساليب والإجراءات التي اتخذها الحُكم الثنائي لأجل النهوض بالبلاد اقتصادياً وإلى أي مدى ساهم الاقتصاد في تحسين معاش الناس ومعرفة الآثار التي ترتبت على سياساته وتتمثل أهمية الدراسة في أنها تقف على أهم الحقائق الأساسية للاقتصاد في عهد الحُكم الثنائي والتي إذا تمت دراستها بعمق يُمكن أن نأخذ منها الكثير من الفوائد في عصرنا هذا - استخدمت الدراسة المنهج التاريخي الوصفي التحليلي معتمداً على الأسلوب الاستقرائي. توصلت الدراسة إلى أن التطورات الاقتصادية في السودان خلال عهد الحُكم الثنائي قد تأثرت بعوامل كثيرة أهمها النقص في عدد السكان ثم المجاعات والحروب التي كانت أيام الدولة المهديّة وصعوبة المواصلات. كما أوصت الدراسة الحُكومات السودانية المتعاقبة بالعمل على زيادة عدد السكان ورفع مستواهم التعليمي والصحي والابتعاد عن إخفاقات الماضي والمحافظة على كيان السودان المُوحد لأجل النهوض بالاقتصاد .

الكلمات المفتاحية: الأوضاع : الاقتصاد : الحُكم الثنائي : الزراعة : الصناعة : التجارة .

Economic Status in Sudan

(1899 – 1955)

(Analytical Historical Study)

Dr.Abdalla Elzubeir Yousif Elzubeir

Abstract:

This study aims to identify the methods and procedures taken by condominium rule in order to develop the country economically and to what extent this economy has contributed to improving people's livelihood and knowing the effects that have had on its policy. The importance of this study is that it stands on the most important basic facts on the era of condominium rule, which if it studied in depth, we can take many benefits from it in our time. The study used the historical descriptive analytical method based on the inductive one. The study concluded that the economic developments in Sudan during the condominium era were affected by many factors, the most important of which were the

shortage of population, famine and wars during the “Mahadist State” in addition to the difficulty of transportation. The study also recommended the successive Sudanese governments to work on increasing the number of population, raising their educational and health level, moving away from the failures of the past and preserve the united Sudan entity in order to develop the economy.

المقدمة:

يُعتبر الاقتصاد أحد المقومات الأساسية لبناء أي دولة في العالم وهو أساس التنمية وبه يمكن أن تتقدم أو تتأخر البلدان - لذلك كان موضوع دراستنا لفترة من الفترات المهمة في تاريخ السودان التي ألغت بظلالها على مستقبل الاقتصاد وهي فترة الحُكم الثنائي الذي حاول النهوض باقتصاد البلاد وذلك من خلال اهتمامه بالزراعة بإدخاله لوسائل الري الحديثة واهتمامه بالصناعة والتجارة وذلك كان واضحاً بإصلاحه للطرق والمواصلات والمواني البحرية لأجل تصدير المنتجات واستجلاب الاحتياجات من الخارج .

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة في أنها تُقدم دراسة اقتصادية للسودان في عهد الحُكم الثنائي بغرض الوقوف على أهم المعلومات والحقائق غير الماثلة أمام الكثير من الباحثين والدارسين ، فإذا تمت هذه الدراسة بشكل جيد يُمكن أن نستفيد منها الآن وذلك بتقوية مراكز القوي وتجاوز مواقع الضعف ثم وضع الخطط والاستراتيجيات التي تتطور اقتصاد البلاد لأجل اللحاق بركب الدول المتقدمة .

أهداف الدراسة:

1. التعرف على الأساليب والإجراءات التي اتخذها الحُكم الثنائي لأجل النهوض بالبلاد اقتصادياً.
2. الوقوف على حقيقة مدى مساهمة الاقتصاد في ظل الحُكم الثنائي في تحسين الظروف والأوضاع المعيشية بالبلاد .
3. معرفة كيفية استفادة الحُكم الثنائي من موارد السودان المختلفة في دعم عجلة النهوض بالاقتصاد ومعرفة الآثار التي ترتبت على تلك السياسة .

منهجية الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج التاريخي الوصفي والتحليلي معتمداً على الأسلوب الاستقرائي .

مدخل:

لا شك أن الحروب التي استمرت منذ قيام الثورة المهديّة في السودان قد أنهكت اقتصاد البلاد حيث تدهورت الزراعة وقلّت الأيدي العاملة ، واضمحلت التجارة وتضاءلت الثروة الحيوانية ، فلما سيطر الحُكم الثنائي على البلاد كان قد وجه اهتماماته برفع اقتصاد البلاد ، إذ كان يُريد أن يجني الفائدة من المواد الخام ويجد لمصنوعاته أسواق جديدة⁽¹⁾

تولت الإدارة البريطانية أعباء السياسة الاقتصادية إذ لم يكن بالسودان حينئذٍ قوى اجتماعية قادرة على دخول ميدان النشاط الاقتصادي الذي يحتاجه رأس المال القادم من الخارج⁽²⁾ كما أن التطورات الاقتصادية خلال فترة الحُكم الثنائي قد تأثرت بعددٍ من العوامل أهمها: سُح المصادر اللازمة لهذا التطور ، فقد كانت مصادر القطر محدودة حيث عانى الحُكم من نقص في عدد السكان نتج عن المجاعات والحروب التي كانت خلال الدولة المهديّة ، وعدم وجود نظام حديث للمواصلات خاصة السكة حديد والفوضى في نظام ملكية الأرض وعدم وجود عمال مهرة ووسائل حديثة للري الزراعي ، وهما أن الحكومة البريطانية ادعت بأن غزو السودان قد تم لمصلحة مصر وذلك لحماية مصالحها الحيوية في مياه النيل وحماية حدود مصر الجنوبية ، فقد جادلت الإدارة البريطانية بأن واجب مصر نحو ذلك تلبية مطالب التطور الاقتصادي والاجتماعي التي يحتاج إليها السودان⁽³⁾

أولاً: نظام ملكية الأرض:

شهدت الإدارة البريطانية منذ سنواتها الأولى ضرورة وقف نشاط الأجانب بالسودان في المضاربة بالأرض ، والذي كان قد هاجر إليه بعد الغزو أعداد من السوريين والأتراك واليونانيين الذين اندفعوا نحو المضاربة في الأرض خاصة في المديرية الشمالية عن طريق الربا بعد أن تجزأت الأرض إلى قطع صغيرة عن طريق الوراثة بنظام الشريعة الإسلامية ، فأصبح الأفراد يمتلكون قطعاً زراعية صغيرة تسمى (حبل) وكل حبل ينقسم لقطع أصغر تسمى (عود) والذي عرضه يساوي حوالي 175 سم يمتد طوله من النيل إلى أطراف الصحراء ولا تزيد مساحته عن بضع عشرات من الأمتار المربعة ، والحبل والعود لا يصلحان للاستثمار الرأسمالي إلا إذا جُمعت في ملكية واحدة لذلك خشيت الإدارة البريطانية أن يتطور النشاط الربوي إلى خلق سوق للأرض لذلك أصدرت قانوناً يمنع بيع أي أرض إلا بعد موافقة مدير المديرية ثم انتقل النشاط إلى الجزيرة إلا أن الإدارة البريطانية لاحقته بقانون مماثل .

أعلن كتشنر بعد الاحتلال مباشرةً بأنه لا يمكن أن يتم بيع أي أرض إلا بموجب سند ساري وأصدر هذا الإعلان لكي يحمي مُلاك أراضي الوطنيين من المضاربين الأجانب فكان ذلك أحد الأسس التي قامت عليها سياسة الحكومة فيما يتعلق بالأرض ، كما صدر مرسوماً آخر لتنظيم حيازة الأرض في المدن والأرياف وشمل المرسوم الأراضي الزراعية وتم على إثره تسجيل بعض الأراضي وفي إطار قانون ملكية الأراضي لعام 1899م وضع أن احتلال الأراضي لمدة خمسة سنوات متتالية والحصول على ريعها يُعطي الشخص الحق المطلق في ملكيتها ضد أي شخص آخر⁽⁴⁾

ثم أصدرت الإدارة البريطانية قانون آخر يعطي الحكومة الحق في الاستيلاء على أي أرض يمكن أن يحتاج إليها الصالح العام على أن يُعوض المالك بقطعة أخرى بعد الاتفاق معه ، وفي عام 1905م صدر قانون أيضاً أصبحت بموجبه الحكومة المالك الشرعي لكل الأراضي الزراعية والغابات الخالية من الملكية الخاصة وفي عام 1912م تمّ تسجيل كل الأراضي الزراعية ، ومن ثمّ في عام 1925م صدر القانون الذي أصبحت بموجبه كل الأراضي غير المسجلة ملكاً للدولة⁽⁵⁾

ثم بعد ذلك برزت ملكية الأرض بصورة واضحة في أرض الجزيرة لأنها منطقة زراعية وملكية الأرض فيها لها جذورها التاريخية الضاربة في أعراض المجتمع وتراثه الإسلامي وعندما بدأ الإعداد لقيام المشروع الزراعي كان لابد من حسم نظام ملكية الأرض حيث لجأت الحكومة لإيجار الأرض من أصحابها لمدة أربعون عاماً بواقع الفدان عشرة قروش ثم قامت بتقسيم الأراضي إلى وحدات من ثلاثين فدناً سميت (حواشة) وخصصت لكل مزارع حواشة مع إعطائه الأسبقية لملك الأرض وبهذا حصلت الشركة التي أنشئت المشروع على الأرض بسعر أسمى وفرضت ذلك السعر على الناس فرضاً، فأصبحت الشركة تملك حق استغلال الآلاف من الأفدنة دون منافسة، إلا أن الحكومة البريطانية واجهت مشكلة الأراضي في المدين لذلك أصدر في عام 1899م أول قانون خاص بأراضي الخرطوم وبربر وذنقلا وفي عام 1904م أصدرت قانون أراضي المدين في مديرتي كسلا وكردفان وسواكن الذي كان الغرض منه حل النزاعات القائمة وتنظيم استغلال الأراضي مستقبلاً لتسهيل إعادة تشييد المدين وتحديثها، وفي عام 1907م صدر قانون تسجيل عقود ملكية الأرض من أجل تسجيل انتقال الملكية وتنظيمها وخلاصة القول أن نظام تسجيل الأراضي كان قد جعل الدولة هي المالك لكل الأراضي الزراعية والسكنية بالبلاد التي ليس لها ملكية مُسجلة⁽⁶⁾

ثانياً: الزراعة:

كان هدف الغزاة الانجليز منذ بدء وصولهم إلى السودان هو الاستفادة القصوى من موارد السودان الطبيعية ولتحقيق هذا الهدف الاستعماري أقاموا بعض خطوط السكة الحديدية وبعض القنوات ومصادر الري الزراعي وبالتالي يمكن أن نقول أن التنمية الزراعية خلال الحكم الثنائي تميزت بالببطء المقصود في معدل التطور الزراعي الذي كان محكوماً بالحاجة الاستعمارية التي تقع فقط في إطار الطلب على التصدير الذي يقتصر على احتياجات الاقتصاد البريطاني من القطن⁽⁷⁾ كان الاهتمام بزراعة القطن باعتباره المحور الذي قامت عليه السياسة الزراعية للإدارة البريطانية في السودان وذلك لتلبية احتياجات وضغوط شركات الغزل والنسيج البريطانية، لذلك قام الحكم بإعداد البنيات الأساسية اللازمة لزراعة القطن على نهج رأسمالي والتي كان على رأسها قيام مشروع الجزيرة من أجل زراعة القطن طويل التيلة ثم أوكل إلى الشركة الزراعية السودانية تشييد هذا المشروع وكان البرلمان البريطاني قد وافق عام 1913م على قرض بضمان الحكومة البريطانية بمبلغ ثلاثة ملايين جنيه لتمويل المشروع وبالفعل بدأ المشروع بزراعة ثمانون ألف فداناً حيث بلغت 120 ألف فدان عام 1929م ويدار المشروع على أساس شراكة ثلاثية بين الشركة الزراعية السودانية والمزارعين وحكومة السودان وكان على كلٍ من الشركاء الثلاثة مسؤوليات وحقوق محددة⁽⁸⁾

مشروع الجزيرة:

اختلفت الدورات الزراعية لمشروع الجزيرة حيث شملت المرحلة الأولى (1925—1931م) أي الخمسة سنوات الأولى بعد إنشاء المشروع والتي كانت الدورة الأولى فيها لزراعة القطن حيث كانت حصة المزارع ثلاثين فدناً يزرع منها عشرة أفدنة والباقي بور⁽⁹⁾ وكانت المرحلة الثانية خلال الفترة (1931—1933م) الدورة فيها رباعية حيث

أدخل فيها الذرة كمحصول غذائي للمزارع ليستفيد من مخلفاته الحيوان والتي كانت الدورة فيها عبارة عن قطن _ بور _ بور . أما المرحلة الثالثة كانت من ثمانية أعوام (1933—1960م) والتي استوجب فيها رفع الحيازة من ثلاثين إلى أربعين فدناً وقد كانت على النحو التالي (قطن _ بور _ بور _ قطن _ بور _ ذرة _ لوبيا _ بور) وتعتمد هذه الدورات على وجود الماء في مشروع الجزيرة على خزان سنار في النيل الأزرق وعلى نطاق أقل خزان الرصيرص بإشراف وزارة الري⁽¹⁰⁾ وكان لمشروع الجزيرة نتائجه الإيجابية بالنسبة للإدارة البريطانية وبالنسبة للسودان كما كانت له سلبيات أيضاً، فقد أدى المشروع إلى تحسين الوضع المالي لحكومة السودان حتى أصبح 40% من دخلها يأتي من القطن مما وفر لها فائضاً في ميزانيتها السنوية ثم أصبح القطن بعد ذلك يمثل ثلثي صادرات البلاد فبالتالي تحسن الميزان التجاري وارتفع فائضه لصالح السودان من 13400 جنيه عام 1923م إلى 71700 جنيه عام 1924م فوصل عدد البواخر التي تصل ميناء بورتسودان 787 باخرة في العام تحمل ما قيمته ثلاثة ملايين جنيهاً من البضائع وازداد دخل السكة حديد بنسبة 6.5% فارتفع دخل الحكومة من المشروع من 357 ألف جنيه في موسم عام 1933م _ 1934م إلى 839 ألف جنيه ثم إلي 105 مليون في موسم عام 1937م_1938م واستمر متوسط دخلها 102 مليون عام 1939_1940م حيث أدى المشروع إلى سُمعة عالية للسودان بعد أن بدأت تأتي رؤوس الأموال للاستثمار فيه وفي عام 1927م افتتحت شركة شل فرعاً في بورتسودان وأقامت منشآت ومصفاة للبتروك وفي نفس الوقت قامت شركة النور التي مدت أم درمان بالكهرباء والماء ثم أنشأت في عام 1928م شركة الملح في بورتسودان⁽¹¹⁾ وكان لمشروع الجزيرة آثاره على المجتمع السوداني حيث يُعد هو أول قطاع حديث للإنتاج الزراعي الذي كان قد فتح فرصاً واسعة للعمالة بالنسبة للمزارعين العاملين في المشروع وبالنسبة للعمال المتصلين به حيث استفاد المزارعون الذين كانوا يستأجرون الأراضي من ذوي المقدرات الرأسمالية التي وفرتها الشركة فزاد دخلهم زيادة كبيرة مقارنة بالمزارعين عامة في القطاع الزراعي ، فارتفع مستوى معيشتهم وتحسنت ظروف سكنهم وأساليب المواصلات التي يستعملونها مثل السكة الحديد والعربات وتوفرت لهم فرص أكبر في مجال التعليم والصحة والخدمات الأخرى ، وتأثرت أيضاً بمشروع الجزيرة قطاعات أخرى لا تعمل في الزراعة مثل عمال الري والعمال الفنيين في مجال صيانة الآلات والعربات ، ثم نشطت حركة التبادل التجاري بين المديرية السودانية المختلفة نتيجة لارتفاع مستوى المعيشة وانفتحت أمام بعض المزارعين فرصاً أكبر للاستثمار الرأسمالي في المقاولات والترحيل ومطاحن الغلال بل تحولت مجموعة كبيرة منهم إلى رأسماليين يعتمدون على العمل المأجور⁽¹²⁾ ولمشروع الجزيرة سلبياته إذ أنه اعتمد على محصول نقدي واحد هو القطن وهو مادة خام يوضع سعره تحت رحمة السوق الرأسمالية التي تتحكم في سعره لذلك أصبح دخل المشروع خاضعاً لتقلبات السوق ، حيث كشفت الأزمة الاقتصادية العالمية في الثلاثينيات هشاشة الاقتصاد السوداني المعتمد على محصول نقدي واحد وكشفت أيضاً قبضة السوق العالمية لذلك لجأت الحكومة إلى إجراءات اقتصادية صارمة وقع كاهلها على المواطنين فخفضت العمالة بنسبة 20% وخفضت المرتبات لذلك تدهورت حالة المزارع ، ومن سلبياته أيضاً

أن الشركة التي سيطرت على القطن كانت قد حرمت المزارع من أي دور في تسويقه رغم أنه يقوم بإنتاجه وله 40% من الأرباح التي تُجنى من بيعه ، كما أدى الري المُكَلِّف الذي يحتاجه القطن إلى انتشار بعض الأوبئة بالذات الملاريا والبلهارسيا التي فتكت بالمزارعين⁽¹³⁾ وبجانب مشروع الجزيرة كانت هنالك أيضاً مشاريع للقطن على النيلين الأبيض والأزرق تُروى بالطلبمات وقد بدأت التجارب الناجحة لزراعة القطن على النيل الأزرق حين لم تكن السلطات الاستعمارية متأكدة من نجاح تجارب زراعته على ضفاف النيل الأبيض ، ويؤرخ لبداية زراعة القطن في النيل الأبيض بعام 1927م عندما تقدم أحد أبناء المهدي (عبد الرحمن المهدي) الذي كان يُقيم في الجزيرة أبا بطلب للسلطات البريطانية للسماح له بزراعة 250 فداناً من القطن فوافقت السلطات فكانت دهشتها أن الإنتاج كان ناجحاً بصورة واضحة مما جعلها تُعد طلبماتها للقيام بمشاريع زراعية بالقرب من مدينة الدويم عام 1928م وفي عام 1934م توسعت زراعة القطن بالنيل الأبيض عندما منح أبناء المهدي أربعة رخص زراعية أخرى فكان العام 1937م يمثل ثقله مهمة في زراعة القطن في المنطقة حينما اكتمل إنشاء خزان جبل أولياء على بعد خمسين كيلومتر جنوب الخرطوم حيث كان الغرض الرئيسي من بناء الخزان هو تنظيم الصرف المائي للنيل لصالح مصر إلا أن الخزان خلف وراءه بحيرة تمتد طولها حوالي (300) كيلو متر إلى الجنوب وغمرت مياهها أراضي زراعية واسعة حتى اضطرت الحكومة المصرية لدفع تعويضات مالية لأصحاب الأراضي لكي يتمكنوا من تدبير سبل كسب عيشهم ، حيث كانت التعويضات لعمل سبعة مشاريع زراعية على النيل الأبيض سميت بمشاريع النيل الأبيض للإعاشة⁽¹⁴⁾

أما في شرق السودان فقد كانت المشاريع الزراعية تعتمد على الري بالفيضانات في دلتا القاش ودلتا بركة منذ القرن التاسع عشر الميلادي . وفي السنوات الأولى للحكم الثنائي قامت الحكومة بحفر عدد من القنوات بهدف تجميع مياه الفيضانات الموسمية إلا أن التطور الكبير الذي شهده مشروع القاش كان في عام 1924م عندما تسلمت شركة كسلا للقطن إدارة مشاريع المنطقة على أساس امتياز يستمر لثلاثين عاماً وكانت مساحة الأراضي الزراعية في مشروع القاش محكومة بحجم الفيضان في كل عام ولكن حفر القنوات ساعد على توسيعها ، فبعد عام 1924م قد ارتفع المتوسط إلى (9100) فدان خلال الفترة (1920 - 1925م) وإلى حوالي (29400) خلال الفترة (1925 - 1930م) وفي عام 1957م وصلت المساحة إلى 68600 فدان وكان عائد الإنتاج يوزع بالشراكة ما بين إدارة مشروع القاش أو شركة كسلا للأقطان قبل إلغاء الامتياز وبين الحكومة والمزارعين بنسبة 30% ، 20% ، 50% للأطراف المذكورة على التوالي⁽¹⁵⁾

أما مشروع نهر بركة بالقرب من مدينة طوكر فقد تطلب استثمارات أقل من مشروع القاش لذلك قامت الحكومة بتنظيم وتطوير المشروع من مواردها الخاصة ونتيجة لعنف الفيضانات لم يكن من الممكن بناء شبكة قنوات لذلك أصبح مشروع الجزيرة يقوم على الأراضي التي يغطيها الفيضان كل عام والتي تتوزع إلى حواشات لا يتطلب تنظيمها سوى استثمارات قليلة والجدير بالذكر فإن القطن كان يزرع في دلتا بركة منذ ستينيات القرن التاسع عشر الميلادي⁽¹⁶⁾

أما الزراعة المطرية فقد وجدت اهتماماً كبيراً من الإدارة البريطانية ويمتد حزام الزراعة المطرية في السودان بين خطى عرض 10 درجة و14 درجة شمالاً بدايةً من القصارف في الشرق إلى دارفور ومنخفض بحر الغزال في الجنوب حيث تُزرع الذرة وتشكل أراضي الزراعة المطرية نسبة 87% من جملة الأراضي الصالحة للزراعة ومساحتها ثمانون مليون فدان وهي مخزن الغذاء للبلاذ ويزرع هذا الحزام بجانب الذرة الفول السوداني والسّمسم والدخن وبعض البقوليات الأخرى⁽¹⁷⁾ وعند اندلاع الحرب العالمية الأولى حدث تطور مهم حيث ارتفع الطلب على المنتجات السودانية في مصر والشرق والأوسط نتيجة لتزايد الصادرات في فترة الحرب من الجمال والمواد الغذائية والضأن والأبقار والقطن حيث استطاعت الإدارة البريطانية أن تحقق فائضاً من ميزانيتها ونسبة للاهتمام بالقدرات المالية خلال العقود الأولى للحكم فقد اتجهت الحكومة إلى تبني سياسات زراعية خاصة في مجال الزراعة المطرية⁽¹⁸⁾ ويمكن القول أن السياسات الزراعية التي تبنتها الحكومة البريطانية في السودان عند نشوب الحرب العالمية الأولى كانت نتيجة مباشر لزيادة الطلب على المنتجات السودانية وضمان عمليات التسويق وفي عام 1943م أدخلت الزراعة المالية في منطقة (القدم بلية) ثم توسعت مشاريع الزراعة الآلية في القصارف وسنار وهبيلة جنوب كردفان إلا أن التجربة فشلت وذلك لأن التخطيط الفني لها كان في أدنى مستوياته وكان الحافز لأغلبية العاملين غير مُجز على الإطلاق لذلك أعيد تقويم التجربة مرة أخرى في الخمسينيات إلا أنه أوكّل أمرها هذه المرة للقطاع الخاص مع توفير بعض البنيات الأساسية اللازمة مثل مصادر مياه الشرب في شكل حفائر أو غيرها⁽¹⁹⁾

ثالثاً: الصناعة:

أما الصناعة فقد بدأت تظهر في السودان بعد الحرب العالمية الأولى حيث ظهرت صناعات جديدة متأثرة بالحرب وتنمية حتمية للتطور الاقتصادي العام⁽²⁰⁾ ووجد في السودان عشرة محالج حكومية موزعة في مناطق إنتاج القطن بالإضافة إلى عددٍ من المحالج الخاصة أشهرها محلج الياس دباس في سواكن ، أما في المدن الكبرى فقد وجدت بعض الحرف التقليدية كالغزل والنسيج وصناعة الأدوات الجلدية والأحذية والأسرة (العناقيريب) ومن المدن التي اشتهرت بمثل هذه الحرف الأبيض والفاشر في غرب السودان⁽²¹⁾

أما مجالات الاستثمار الصناعي تمثلت في تكرير البترول ، المياه المعدنية ، مطاحن الغلال ، والورش الهندسية ، صناعة الصابون ، مصانع الحلويات ، ورش النجارة وصناعة الصفيح ، وقد تدفقت بعض الاستثمارات الأجنبية في القطاع الخاص وذلك لإنشاء مشروعين صناعيين هما مصنع الأسمت في مدينة عطبرة عام 1939م الذي كانت تملكه شركة بريطانية ومصنع البيرة في الخرطوم بحري الذي كانت تملكه المصانع البريطانية العاملة في مجال التقطير وكان لرأس المال الأجنبي الخاص دوراً مهماً في مجال نشأة وتطور البنوك والشركات التجارية⁽²²⁾

رابعاً: التجارة:

انحصرت تجارة السودان الداخلية في السّمسم والذرة والحبوب الزيتية والفول السوداني والتمر ولب البطيخ والبقوليات الأخرى والماشية والأغنام والماعز وقد تكونت أسواق للتجارة

الداخلية ومراكز لتوزيع الواردات الأجنبية كالأقمشة القطنية والحريرية والسكر والشاي والآلات ، وقد احتكرت الحكومة تجارة السكر حيث كانت تتبعه بثلاثة أضعاف ثمنه الأصلي ، أما تجارة القطن فقد انحصرت في نطاق الشركات الانجليزية وشركة الزراعة السودانية وتركزت أكبر الأسواق في المدن الرئيسية خاصةً الواقع منها على محطات السكة حديد في القضارف ، كوستي ، الفاشر ، الأبيض ، دنقلا ، عطبرة ، وكسلا ، الخرطوم ، وبورتسودان وانفرد التجار السودانيون بالعمل في تجارة الذرة والمواشي والتمر والجلود والصبغ وأيضاً القطن الذي كان على قائمة الصادرات⁽²³⁾

1/ الشركات البريطانية:

كان للشركات البريطانية نصيب الأسد في التجارة حيث كانت تحتكر كل الأنشطة التجارية (الداخلية والخارجية) حتى بلغ عدد الشركات البريطانية والأجنبية في السودان حوالي 75 (خمسة وسبعون) شركة وكان حجم النشاط التجاري الذي تحتله عن طريق التوكيلات التي تمثلها شركات أخرى ، فمثلاً كان لشركة (متشلكوتس) البريطانية فروع في بورتسودان ، سواكن ، طوكر ، ومدني ، الأبيض ، الحصاصي ، والقضارف ، سنجة ، وحلفا تعمل في كل مجالات التصدير والاستيراد وصناعة الصابون وعمليات تمويل السفن والبترول⁽²⁴⁾ ومن أهم الشركات الاستثمارية الانجليزية العاملة في السودان نذكر شركة الإنشاء والتجهيز السودانية التي تكونت بغرض شراء عربات سكة حديد نتيجة لزيادة حركة المواصلات بعد افتتاح خزان سنار وزيادة كمية الأقطان المصدر للخراج ، فقد قام مصنع (ستيفن) بدار ولنجتون الانجليزي بتجهيز خمسة قطارات لحكومة السودان وكذلك تكفلت الشركة بقيام بعض أعمال التعمير والإنشاء في بناء ميناء بورتسودان وكانت الشركة قد تكونت بعقد قرض مع رجل الأعمال الانجليزي بضمان الخزانة البريطانية مقداره 549 ألف جنيه إسترليني في فبراير 1925م بفائدة 5% على أن تقوم الحكومة السودانية بسداد فوائده ابتداءً من عام 1936م ثم تقوم بسداد القرض على أقساط وتكون فوائد القروض من إيرادات بعض الأراضي الحكومية⁽²⁵⁾ وهناك أيضاً شركة القضارف للسكة حديد والتنمية والتي تكونت بغرض إنشاء خط سكة حديد كسلا القضارف البالغ طوله حوالي 135 ميل مربع وإنشاء المضخات والتوسع في ري الجزيرة وكان ذلك أيضاً عن طريق قرض مع رجل المال الانجليزي بمبلغ قدره (2.260) ألف جنيه إسترليني بفائدة 5% بضمان الخزانة البريطانية على أن تسدد الحكومة السودانية القرض على أقساط ابتداءً من عام 1932م⁽²⁶⁾

2/ الشركات الأجنبية:

هنالك شركات أجنبية يملكها يونانيون وآرمنوشاميون وشاميون وهنود تعمل في التجارة الداخلية وتسويق المحاصيل والماشية وتوزيع المواد المستوردة وتجارة الجملة وعلى سبيل المثال شركة (كونتو ميخلوس) التي تعمل في مجال التجارة والشحن والتخليص والمحاسبة والتأمين وتصدير القطن ثم أنشأ يوسف فواز وشقيقه اسكندر والخواجة (بندي بانوس) الشركة العربية للنقل الميكانيكي التي كانت تقوم بنقل البضائع والركاب والبريد الحكومي والأهلي بين الشمال والجنوب وأسس أنطون اسطنبولية (الشركة العقارية السورية) التي تعمل في بيع وشراء الأراضي كما اختصت

شركة (معلوف) في زراعة الفواكه وإنتاج العصائر بالآلات الحديثة ، حيث أنشأ عزيز كافوري في مزرعته مصنعاً للألبان⁽²⁷⁾

3/ طلائع البرجوازية السودانية:

في بداية الحرب العالمية الأولى عندما ارتفع الطلب على المنتجات الحيوانية السودانية وذلك لغذاء الجيوش وسد حاجة مصر من اللحوم ، لذلك اقتحم نفر من السودانيون مجال تصدير اللحوم إلى مصر ويعتبر محمد أحمد البرير رائداً في مجال تصدير الماشية إلى مصر ، ثم جاءت الفرصة للمرة الثانية مع بداية الحرب العالمية الثانية فتكونت شركة رباعية سودانية من البرير وأبو العلا وكردمان والمهدي وباشرت تصدير الماشية إلى مصر ثم شركات سودانية أخرى ارتادت مجال النشاط الرأسمالي نذكر منها على سبيل المثال شركة (عبد المنعم محمد) التي عملت على تصدير القطن والصبغ والمحاصيل الأخرى ثم استوردت المواد الاستهلاكية مثل البن والشاي والمنسوجات القطنية وكان لها فروع في كثير من مدن السودان وشركة أبو العلا كانت عبارة عن مجموعة شركات تجارية زراعية وهندسية وعقارية تعمل في حلق القطن ومعاصر الزيوت ولها أيضاً مشروع زراعي وشركة تعمل في التجارة الزراعية⁽²⁸⁾

خامساً: المواصلات:

أيقنت حكومة الحكم الثنائي أن تطور المواصلات مهماً للنمو الاقتصادي لذلك كان تركيزها على السكك الحديدية والتي بدأ فيها الخط الحديدي أول الأمر لأسباب إستراتيجية خلال تقدم القوات الغازية ثم أنشأ ميناء جديد على البحر الأحمر كان له ميزة عظيمة في تاريخ السودان الاقتصادي والذي أفتتح رسمياً عام 1909م بعد أن اكتمل التشييد على مراحل من النيل إلى البحر ثم كانت المرحلة الثانية بمد الخط من الخرطوم بحري عبر النيل الأزرق للعاصمة ثم جنوباً وغرباً عبر الجزيرة والاهتمام بإنتاج وتصدير الصمغ العربي لذلك كان للسكة حديد أثر عميق على الحياة الاقتصادية في السودان⁽²⁹⁾

ارتبطت تجارة السودان بالعالم الخارجي بالسوق الرأسمالية بروابط ثابتة ، فتدفقت المحصولات النقدية والمواشي إلى الأسواق الخارجية وإنسابت الواردات إلى مختلف مديريات السودان وأصبحت السكة حديد أحد المصادر الأساسية لدخل الحكومة ثم نشأت مدن جديدة ارتبطت بالسكة حديد مثل عطبرة وبور تسودان والخرطوم بحري وكوستي وسنار التقاطع وانتعشت مدن أخرى بسبب امتداد الخط إليها مثل الأبيض ، الخرطوم ، كسلا ، ود مدني ، والقضارف ، أما الملاحه النهرية فكانت محدودة لوجود الشلالات التي كانت تعترض مسارها إلا أنها امتدت إلى بعض المناطق وأثرت فيها اقتصادياً ، وبالرغم من ذلك لم يحدث تطور كبير في مجال الطرق البرية نسبة لكبر المساحة بالبلاد وقلة السكان وتكاليف الطرق الباهظة لذلك كان التوسع فيها محدوداً كما أن موسم الأمطار جعل أغلب الطرق البرية موسمية⁽³⁰⁾

ارتبط التفكير في تنمية موارد البلاد الاقتصادية وإدارتها بتنمية مواصلاتها فكان مد الخط الحديدي من عطبرة إلى الحلفايا بالخرطوم بحري في أواخر عام 1899م ثم مد خط من عطبرة إلى

سواكن التي وصلها عام 1905م وفي عام 1906م انتقلت ورشة السكة حديد من حلفا إلى عطبرة ، وفي عام 1907م امتد الخط من أبي حمد إلى كريمة وبعد بناء كبري النيل الأزرق الذي يربط الخرطوم بالخرطوم بحري من نفس العام امتد خط السكة حديد الشمالي إلى سنار فوصل ود مدني في عام 1909م ثم إلى كوستي عام 1910م ومنها إلى الأبيض التي وصلها عام 1912م وهكذا تم ربط أماكن إنتاج الصمغ في أواسط كردفان بشواطئ البحر الأحمر عن طريق خط السكة حديد ومن الشرق اكتمل بناء خط آخر يربط مدينة كسلا ومنطقة مشروع القاش بمدينة بور تسودان وذلك بهدف تسهيل عملية تصدير القطن من هناك وفي عام 1929م امتد هذا الخط حتى مدينة القضارف وسنار ليلتقي بخط الجزيرة والغرب⁽³¹⁾

كان للسكة حديد آثار عميقة على الحياة الاقتصادية في السودان كما ذكرنا آنفاً بعد أن ارتبط التجار السودانيون بتجار العالم الخارجي وبالسوق الرأسمالية خاصة بعد أن أصبحت السكة حديد أحد مصادر التطور الاقتصادي في البلاد ، فكان عائد الحكومة يزداد عاماً بعد عام حتى بلغ دخلها في عام 1912م نصف مليون وارتفع عام 1919م إلى مليون كما أصبحت السكة حديد من مقومات الأمن والاستقرار بالنسبة للحكومة إذ أصبح في إمكانها تحريك جنودها بسرعة في مختلف المناطق . كما لعبت الطرق البحرية والنقل الميكانيكي دوراً مهماً في ربط المناطق النائية بمحطات السكة حديد مما ساعد على توزيع البضائع ونقل المنتجات إلى مناطق التجمع مما ساعد في توسيع النشاط التجاري وحركة رأس المال والأيدي العاملة⁽³²⁾

سابعاً: النظام الضريبي :

أول من وضع أسس نظام الضرائب المباشر في ظل حُكم النظام الثنائي بالسودان هو (اللورد كرومر) حيث كانت أول ضريبة فرضت خاصة بالأراضي الزراعية ، ففي العام 1899م صدر قانون ضريبة الأراضي الزراعية المروية وكان الحاكم العام هو الذي يحدد الضريبة التي تُفرض على المديرية متوخياً اختلاف الأوضاع بين مديريات البلاد المختلفة فيتم وضع تقديرات متفاوتة فتحدد ستون قرشاً للبدان بالنسبة لأراضي الجُزر الممتازة التي تروى بالساقية والشادوف وخمسون قرشاً لتلك التي تليها في الجودة ، أما الأراضي التي على ضفتي النيل فتحدد ضريبتها من ثلاثون إلى أربعون قرشاً وعشرون قرشاً للأراضي التي تروى بالفيضان والآبار ووضع قرشان ضريبة على النخلة وأعفت المشاريع التي تروى بالطلمبات لفترة عامين وذلك لتشجيع الناس على استعمالها ، كما فرضت ضريبة العشور على الأراضي التي تروى بالأمطار وأيضاً فرضت ضرائب على العرب الرحل 3% على الجمل والبقرة و8% على الضأن والماعز مع ترك تقدير قيمة الحيوانات الأخرى لمدير كل مديرية ، كما فرضت الحكومة ضريبة الدقنية على قبائل جبال النوبة وجنوب السودان وقد لعب نظام الإدارة الأهلية في السودان دوراً فعالاً في جمعها - أما الضرائب غير المباشرة فقد تمثلت في أخذ رسوم امتياز على الصمغ والعاج وريش النعام وقرن الفيل والخرتيت حيث بلغت 20% من قيمتها ثم خُفضت في عام 1912م إلى 15% ثم أخذت رسوم على السكر الذي كان تحتكره الحكومة بعد استيراده ومع توسع النشاط التجاري توسعت العوائد الجمركية التي كانت

تجمع في حلفا وسواكن وبور تسودان وفي عام 1907م تأسست مصلحة الجمارك حيث بلغت محطاتها حوالي خمسة عشرة محطة وكانت الضرائب غير المباشرة ترتفع كلما وجدت الحكومة نفسها في الحاجة إلى المزيد من الدخل ، وهنالك مصادر أخرى للضرائب المباشرة وغير المباشرة فكانت السكة حديد والبريد أيضاً تدر على الحكومة بـ 30% من دخلها وتحصل على 16.5% من دخلها من ضرائب أخرى مثل عوائد المنازل المؤجرة البالغة 12% وتحصل على 11% من الري وهنالك أيضاً ضرائب على المراكب والطرق والكباري وأسواق بيع الماشية والذبيح وحتى جهاز الراديو كان عليه ضريبة وفي عام 1912م أخضعت كل ممتلكات البلاد تحت نظام الضرائب⁽³³⁾

النتائج:

1. تأثرت التطورات الاقتصادية خلال فترة الحُكم الثنائي بالسودان بعددٍ من العوامل تمثلت في شُح المصادر اللازمة لهذا التطور ومحدوديتها مثل النقص في عدد السكان والمجاعات والحروب التي نتجت أيام الدولة المهدية وكذلك صعوبة المواصلات .
2. واجهت الإدارة البريطانية مشكلة نشاط الأجانب في المضاربة بالأرض حيث قامت بإصدار مجموعة من القوانين التي تنظم حيازة الأرض السكنية والزراعية في المدن والأرياف .
- 3- كان هدف الإدارة البريطانية الاستفادة القصوى من موارد السودان الطبيعية وذلك عن طريق إقامتها لبعض خطوط السكة حديد وقنوات مصادر الري الزراعي ، لذلك يمكن القول أن التنمية الزراعية في السودان خلال الحُكم الثنائي وصفت بالبطء المقصود الذي يقع في إطار الطلب على التصدير الذي كان يُقتصر على احتياجات الاقتصاد البريطاني .
4. اهتمت الإدارة البريطانية بزراعة القطن باعتباره المحور الذي قامت عليه السياسة الزراعية في السودان وذلك لتلبية احتياجات وضغوط شركة الغزل والنسيج البريطانية .
5. ظهرت الصناعة في السودان بشكل أفضل بعد الحرب العالمية الأولى وذلك بوجود عشرة محالج كانت موزعة في مناطق إنتاج القطن ثم الحرف التقليدية بالإضافة إلى مجالات الاستثمار الصناعي التي تمثلت في تكرير البترول، المياه المعدنية، مطاحن الغلال، الورش الهندسية، صناعة الصابون والحلويات، وصناعة الأسمنت والصفائح .
6. انحصرت تجارة السودان الداخلية في ظل الحُكم الثنائي في السمس والذرة والحبوب الزيتية وال فول السوداني والتمر والبقوليات بالإضافة إلى الماشية والأغنام والماعز حيث وجدت مراكز لتوزيع الواردات الأجنبية مثل الأقمشة القطنية والحريرية والسكر والشاي والآلات الزراعية وتجارة القطن الذي كان للشركة البريطانية فيه النصيب الأكبر.
7. نشأة الطبقة البرجوازية في السودان بعد أن تراكمت الأرباح عليها في بداية الحرب العالمية الأولى عندما ارتفع الطلب على المنتجات الحيوانية السودانية لغذاء الجيوش وسد حاجة مصر من اللحوم .

8. تطورت المواصلات في السودان وذلك بعد إقامة خطوط السكك الحديدية ثم إنشاء المواني البحرية مثل ميناء بورتسودان .
9. ارتبطت تجارة السودان بالعالم الخارجي بالسوق الرأسمالية بروابط ثابتة وذلك بتدفق المحصولات النقدية كالقطن والمواشي إلى الأسواق العالمية وانسياب الواردات إلى مختلف مديريات السودان .
10. لم يستفد الأهالي السودانيون من التطورات الاقتصادية التي شهدتها البلاد خلال الحُكم الثنائي وذلك بسبب سيطرة الحُكم على مزايا الاقتصاد فضلاً عن إتباعه لسياسة الاحتكار لكي يحتفظ بجميع خيرات البلاد لصالحه.

التوصيات:

1. أوصي الحكومات السودانية المتعاقبة بأن تطور اقتصاد البلاد مربوط باتخاذ الإجراءات المناسبة المتمثلة في زيادة عدد السكان ورفع مستواهم التعليمي والاعتماد على النهوض بالزراعة أولاً .
2. الابتعاد عن إخفاقات الماضي الاقتصادية والسياسية هو الطريق للمحافظة على كيان السودان الموحد النامي .

الهوامش :

- (1) ضرار صالح ضرار: تاريخ السودان الحديث، الدار السودانية للكتب/الخرطوم، 1975م، ص228.
- (2) محمد سعيد القدال: تاريخ السودان الحديث(-1820 1955م) شركة الأمل للطباعة والنشر/الخرطوم، ط1992م ، ص253.
- (3) فدوى عبدالرحمن علي طه: السودان في عهد الحُكم الثنائي (-1899 1955م) دار الزهراء/الخرطوم، (د:ت) ص27.
- (4) حسن محمد عثمان متوكل: تطور الزراعة في السودان، دار هاييل للطباعة والنشر 2000م، ص (10،11)
- (5) محمد سعيد القدال: مرجع سابق، ص254 .
- (6) رفيدة محمد أحمد: التطور الاقتصادي والاجتماعي للحكم الثنائي في السودان(-1899 1955م) رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بخت الرضا/كلية الآداب2017م، ص71.
- (7) عوض إبراهيم عبدالرحمن الحفيان: أسس التنمية الريفية ودور الزراعة في السودان ، مطبعة جامعة الخرطوم للنشر1995م، ص175.
- (8) بشير محمد سعيد: السودان من الحُكم الثنائي إلى انتفاضة رجب الحلقة (3) شركة الأيَّام للأدوات المكتبية المحدودة ، ط1986م ، ص 8 .
- (9) صالح والبدوي: تحليل اقتصادي لإنتاج تسويق القطن في مشروع الجزيرة مؤسسة شباب الجامعة للنشر/الإسكندرية ، ط1978م ، ص26.
- (10) محمد يوسف جلال: مشروع الجزيرة القصة التي بدأت في الخرطوم ، دار جامعة الخرطوم للنشر1993م ، ص76.
- (11) محمد سعيد القدال: مرجع سابق ، ص264.
- (12) رفيدة محمد أحمد: مرجع سابق ، ص75.
- (13) محمد سعيد القدال: مرجع سابق ، ص265 .
- (14) حسن محمد عثمان الحفيان: مرجع سابق ، ص177.
- (15) تيم نيلوك: صراع السُلطة والثروة في السودان، ترجمة محمد الفاتح التجاني ومحمد علي جادين ، دار جامعة الخرطوم للطباعة والنشر1994م ، ص55.
- (16) نفس المرجع: ص56.
- (17) محمد سعيد القدال: مرجع سابق ، ص266.
- (18) محمد أحمد علي تيسير: زراعة الجوع في السودان ، ترجمة محمد علي جادين ، مركز الدراسات السودانية/القاهرة ، ط1994م ، ص28.
- (19) عوض إبراهيم عبدالرحمن الحفيان: مرجع سابق ، ص178.
- (20) عايذة مجذوب كمال الدين: الإدارة البريطانية في السودان (-1925 1951م) جامعة القاهرة فرع الخرطوم ، ط1989م . ص196.

- (21) زكي البحيري: الحُكم الإنجليزي المصري (دراسة في علاقات وادي النيل) (-1899 1936م) مكتبة مدبولي/القاهرة، ص (256,257)
- (22) تيم نيلوك: مرجع سابق، ص 55 .
- (23) زكي البحيري: مرجع سابق، ص (257-258)
- (24) محمد سعيد القدال: مرجع سابق، ص 266 .
- (25) عيلة سُطان: تاريخ السودان الحديث في القرن 19م ومنتصف القرن العشرين، الدار المصرية للكتب/القاهرة، ط 2 2015م، ص 260 .
- (26) نفس المرجع: ص 261 .
- (27) رفيدة محمد أحمد: مرجع سابق، ص 80 .
- (28) محمد سعيد القدال: مرجع سابق، ص 267 .
- (29) فدوى عبدالرحمن علي طه: مرجع سابق، ص (30,31)
- (30) محمد سعيد القدال: مرجع سابق، ص 257 .
- (31) تيم نيلوك: مرجع سابق، ص 27 .
- (32) محمد سعيد القدال: مرجع سابق، ص 257
- (33) رفيدة محمد أحمد: مرجع سابق، ص (84-85)